الدكتور مصطفى الزلمي وجهوده في نقد مسائل الطلاق في شرائع ما قبل الإسلام في كتابه (مدى سلطان الإرادة في الطلاق)

Dr. Mustafa Al-Zalimi's efforts in critiquing issues related to divorce in pre-Islamic legislation in his book (The Extent of the Authority's Power in Divorce)

برهان حمادي ظاهر أحمد العزي

Burhan Hammadi Dhahir Ahmed Al-Ezi

جامعة سامراء ـ كلية التربية/ قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

University of Samarra – College of Education / Department of Quranic Sciences and Islamic Education

أ . د . وسام حسين سلمان

Prof. Dr. Wissam Hussein Salman

جامعة سامراء ـ كلية التربية/ قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

University of Samarra – College of Education / Department of Quranic Sciences and Islamic Education

الكلمات المفتاحية: الزلمي، الطلاق، شرائع، الإرادة

Keywords: Al-Zalimi, divorce, legislation, will/intent:

الملخص

يُعد الدكتور مصطفى الزلمي من أبرز فقهاء الشريعة والقانون في العصر الحديث، وقد تميز بمنهج علمي متزن يجمع بين احترام النصـــوص والانفتاح على الاجتهاد العقلي المعاصـــر. ومن أبرز إســـهاماته كتابه "مدى ســـلطان الإرادة في الطلاق"، الذي قدّم فيه معالجة نقدية لقضـــية الطلاق من منظور مقاصـــدي عقلاني، ناقدًا الفهم التقليدي القائم على الإرادة المنفردة دون ضوابط. اعتمد الزلمي منهجًا مقارنًا يجمع بين الاســـتقراء التاريخي والتحليل النقدي، مكنه من الكشـــف عن أثر التقاليد الاجتماعية والنصـــوص في التشـــريعات المتعلقة بالطلاق، وقد برزت رؤيته النقدية في إعادة قراءة النصـــوص الدينية وفق مقاصـــد الشـريعة ومصـلحة الإنسـان، دون الطعن في النصـوص ذاتها. وبيّن البحث أن إسـهامات الزلمي اتسـمت بالانضـباط العلمي والجرأة الواعية، ما جعله من الأصـوات المجددة في الفكر الفقهي المعاصـر. وتوصـلت الدراســـة إلى أن منهجه يُعد مثالًا رصـــينًا لنقد ديني متوازن يجمع بين الثوابت والمتغيرات، ويعكس قدرة الفقيه على التجديد في ضوء أصول الشريعة وروح العصر.

Abstract

Dr. Mustafa Al-Zalmi is regarded as one of the most prominent scholars of Sharia and law in the modern era. He is distinguished by a balanced academic approach that harmonizes respect for religious texts with openness to contemporary rational ijtihad. Among his notable contributions is his book *The Extent of Willpower in Divorce*, in which he presents a critical treatment of the issue of divorce from a rational, maqāṣid-based perspective. He critiques the traditional understanding that grants unilateral divorce authority without constraints. Al-Zalmi employed a comparative methodology that combines historical analysis with critical interpretation, enabling him to reveal the influence of social customs and religious texts on divorce-related legislation. His critical vision is evident in his re-reading of religious texts through the lens of Sharia's objectives and human interest, without undermining the sanctity of the texts themselves. The study shows that his contributions are characterized by academic rigor and thoughtful boldness, positioning him as a leading voice in contemporary Islamic jurisprudential renewal. The research concludes that Al-Zalmi's approach serves as a solid model for a balanced critique of religion, integrating constancy with change, and reflecting a scholar's capacity to renew thought within the framework of Sharia principles and modern realities.

المقدمة

يعتبر الدكتور مصطفى الزلمي رحمه الله من فقهاء الشريعة والقانون في العصر الحديث , لماء تميز به من منهج علمي رصين ورؤية نقدية متوازنة في تناول القضايا الاجتماعية والفقهية المعاصرة , ومن بين أبرز إسهاماته الفكرية كتابه (مدى سلطان الإرادة في الطلاق) , الذي يعد نموذجاً فريداً في دراسة منهج نقد الأديان , حيث تعتبر قضية نقد الأديان من الموضوعات الحساسة والدقيقة التي تتطلب توازناً بين الاحترام الديني والبحث الموضوعي , وقد برز الدكتور مصطفى الزلمي رحمه الله كأحد العلماء الذين تناولوا هذه القضية برؤية علمية متأنية ودقيقة ومنهج نقدي رصين , إذ جاء هذا البحث لبيان جهود الزلمي رحمه الله في دراسة منهج نقد الأديان من خلال استقراء منهجيته في التعامل مع النصوص الدينية وتحليل مقاصدها , واظهار رؤيته النقدية التي تستند الى مبادئ الحرية والعدل ومراعاة مقاصد الشريعة , وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد تناولت فيه ترجمة مختصرة للدكتور مصطفى الزلمي رحمه الله , وثلاثة مطالب , تناولت في المطلب الأول : مفهوم نقد الأديان وتأصيله وأهميته دراسته , وتناولت في المطلب الثاني: مسالك دراسة مفهوم نقد الأديان عند المسلمين , وتناولت في المطلب الثالث : تطبيقات نقد مسائل الطلاق في كتاب الدكتور الزلمي , وخاتمة احتوت على أهم النتائج التي توصلت اليها .

التمهيد : ترجمة مختصرة للدكتور مصطفى الزلمي رحمه الله

أولاً: اسمه:

هو مصطفى بن إبراهيم بن محمد بن أمين بن جوامير بن يحيى اغا بن غازي اغا بن رجب اغا وامة ريحانة بنت محمد بن سليم الزلمي

ثانيا: ولادته :

ولد الدكتور مصطفى الزلمي رحمه الله في قرية زلم التابعة لمحافظة حلبجة في اقليم كردستان العراق , في عام ١٩٢٤م , واستمر في العيش هناك إلى عمر ١٢ سنة

ثالثاً : نسبته

يعود أصل تسمية الزلمي نسبة إلى زلم قرية واقعة على الحدود العراقية الإيرانية إذ يروي الزلمي عن جدة محمد امين (١٩٦٤) أن أجداده كانوا يسكنون في قرية (بلبر) , ثم انتقلوا بعد ذلك الى قرية زلم واستقروا فيها , ولم تكن في ذلك الوقت صالحة للسكن , فقاموا بتأهيلها واستقروا فيها وصاروا ينسبون اليها وتعرف القرية التي قاموا بتأهيلها اليوم بالقرية القديمة

رابعاً : طلبه للعلم

اكتســب الزلمي علوم متعددة بعد مســيرة علمية طويلة حافلة بالصــبر والمثابرة على التعلم والإجتهاد في تحصــيل العلوم بمحبة ورغبة، حيث بدأ بتعلم العلوم الشــرعية منذ طفولته، حتى تكلل ذلك بحصــوله على شــهادة الدكتورة في الفقه المقارن بمرتبة الشــرف , وقد ذهب الدكتور الزلمي رحمه الله الى القاهرة للدراســة تاركاً زوجته وأطفاله ولا غايه له في ذلك غير الخوض بالعلم (الزلمي، ٢٠٢١م ، ج٣، ص٢٨٠-٢٨١)

خامساً : مؤلفاته

للدكتور مصطفى الزلمي رحمه الله (٦٠) مؤلف في المقارنات بين الشريعة والقانون , منها كتب منهجية تدرس في الجامعات العراقية والجامعات العربية ومنها :

١. أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد
٢. أسباب اختلاف الفقهاء في الاحكام الشرعية
٣. نظرية الضمان في الفقه الإسلامي والقوانين المدنية العربية (سويدان، ٢٠١٤م، ص١٢-١٣)

سادساً : وفاته

توفي الدكتور مصــطفى الزلمي رحمه الله في الســاعة الواحدة من ليل الســبت ٦/٤/ ٢٠١٦ في أحدى مســتــشــفــيــات أربيل (المعرفة ،www. marefa.org . com، ٢٠٢٤م) بعد مسيرة علمية مليئة بجهود حثيثة في التعلم والتعليم وفي خدمة الشريعة الإسلامية . وتم تشييع جنازته والصلاة عليه في مسجد الخياط في محافظة أربيل, ودفن في ناحية خورمال مســقط رأســه عن عمر ناهز الثانية والتســعين عاماً(محمد، ٢٠٢٠ م، ص٢٢)

المطلب الأول : مفهوم نقد الأديان وتأصليه وأهمية دراسته

أولاً : مفهوم نقد الأديان :

لنقد الأديان مفهومان أحدهما عام والأخر خاص , أما المفهوم العام فإنه يرتبط بطبيعة الفكر النقدي في العلوم الإنسانية جميعها وهذه الطبيعة الفكرية النقدية تقوم على أساس عدم قبول المسلمات قبل عرضها على العقل , ومبدأ هذا المفهوم هو الشك للوصول الى اليقين , أما المفهوم الخاص فإنه يتعلق بالدراسة الأدبية , وبطرق معالجة القضايا الأدبية من خلال النظر في مظاهر الإبداع الأدبي بأشكاله وتحليلها , (فضل، ٢٠٠٢م ، ص١٠ ـ ١١) وإذا نظرنا الى علم نقد الأديان على أنه علم مستقل , وأن هذا المصطلح لقب له بحيث أصبح حقيقة عرفية من دون النظر الى أجزائه المكونة له فإننا نستطيع أن نعرفه بصفة عامة بأنه (دراسة الأديان وتحليلها والحكم عليها) وهو في المنظور الإسلامي : (علم يتضمن النظر في الديانات والملل والأهواء والنحل , بتتبع أصولها وفروعها , ومصادرها ونصوصها عرضاً وحكماً , بالرد على أصحابها وتزييف مقالاتهم المخالفة لعقائد وشرائع الإسلام, وبيان ما طرأ على الصحيح منها من تحريف وتبديل) (شعباني، ٢٠١٢م، ٧٥) وقد كان للعلماء المسلمين الأوائل دور كبير في الكتابة في هذا المنهج , وبالأخص تلك الكتابات التي تناولت نقد العهدين القديم والجديد , كما يجب ايضاً توضيح المنهج الذي سار عليه علماؤنا الأوائل في نقد الكتب المقدسة , لما في ذلك من إظهار لفضل المسلمين في مجال صعب من الدراسات الدينية التي لم يستطع الغرب من أن يتفوق فيها لأسباب متعددة إلا في القرنيين الأخيرين التاسع عشر والعشرين , وبتأثير من الإنتاج الإسلامي , لذلك نرى ضرورة ترجمة هذه الكتب الى اللغات الأجنبية المختلفة وإعادة نشرها , ومن الأمور المهمة في هذا المجال ضرورة بيان مدى تأثير الدراسات الإسلامية النقدية للكتابات المسيحية واليهودية على حركة نقد الكتاب المقدس في الغرب , فمن غير المعقول أن يكون علماء الغرب قد وصلوا الى نتائجهم النقدية من غير علم بجهود المسلمين في هذا الباب خاصة بعد توفر سبل التعرف على التراث الإسلامي عن طريق مدارس الاستشراق (شعباني، ٢٠١٢م، ٧٥)

ثانياً: تأصيله من القرآن الكريم

كان القرآن الكريم الدليل الأول للعلماء المسلمين في مجال نقد الأديان لاسيما نقد التوراة , حيث قدم القرآن الكريم أول صورة نقدية إسلامية للتوراة , كما قدم أصولاً علمية ومنهجية لنقدها , واستطاع علماء نقد الأديان المسلمون عن طريقها من الوصول الى نتائج قيمة في هذا المجال تضاهي نتائج حركة نقد التوراة في الوقت الحالي , وقد اتخذ هؤلاء العلماء من القرآن الكريم دليلهم النقدي الأول , والمقياس النقدي الذي يمكن من خلاله معرفة ما هو من الوحي , وما هو من غير الوحي , (أحمد، ١٩٨٨ ،ص٦٧) وقد استمر اليهود يحكمون بالتوراة التي حكم عليها علماء المسلمين بالتحريف , حيث قالوا طرأ عليها التبديل أو التحريف أو الزيادة أو النقصان أو تغير المعنى دون اللفظ , ومنهم من ذهب الى ضياع اللفظ والمعنى , مما أدى الى ضياع التوراة الأصلية , حيث دخل عليها التحريف لفظاً ومعنى ومضموناً (الهندي، ١٩٨٩م، ج١، ص١١٢), وقد استخدم اليهود الى جانب التحريف والتبديل وسائل أخرى ذكرها القرآن الكريم لا تقل خطورة , في تأثيرها عن التحريف والتبديل , ومن هذه الوسائل ما يلي (أحمد، ١٩٨٨م، ص٤٣-٤٤)

١. الاخفاء : ومن ذلك قوله تعالى **سمح**يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ**سجى**(سورة المائدة: من الآية ١٥)
٢. الكتمان : كما في قوله تعالى **سمح**ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٤٦**سجى**(سورة البقرة: الآية ١٤٦)
٣. إلباس الحق بالباطل : كما في قوله تعالى **سمح**وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٤٢**سجى**(سورة البقرة : الآية ٤٢)
٤. الكذب والتكذيب : كما في قوله تعالى **سمح**وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٨**سجى**(سورة ال عمران : من الآية ٧٨)
٥. لوي الألسنة بالكتاب : كما في قوله تعالى **سمح**وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٨**سجى**(سورة ال عمران : الآية ٧٨)

ثالثاً: أهمية دراسة نقد الأديان

يكتسب علم نقد الأديان بصورة عامة أهمية كبرى بالنسبة لجميع الأديان سواء كانت سماوية أو وضعية، ولأهل الدين الإسلامي على وجه الخصوص , وذلك لثلاثة أسباب رئيسية :

السـبب الأول: إن نقد الأديان يتعلق بأخطر أمر في حياة الإنسـان , وأعظم مكون من مكوناته , وأغلى عنصر من عناصره، ألا وهو جانب الدين , فكل ما يتعلق به فهو أمر في غاية الأهمية.

السبب الثاني: إن المختصين في ظاهرة نقد الأديان في الفكر الغربي الحديث لم يقتصروا في نقدهم على الدين الذي كانوا يرون فيه الضلال والفساد , وإنما ذهبوا الى نقد جميع الأديان , وحكموا عليها بالفساد والبطلان .

السبب الثالث : تأثر العالم الإسلامي بالموجة المادية التي اجتاحت العالم بعد انتصار الحضارة الغربية المعاصرة , وتأثرت بها عقول كثير من المفكرين والمثقفين , فانتقلت موجة نقد الأديان الى العالم الإسلامي , وأخذ كثير من الشباب يتبنى فكرة النقمة على الأديان , بل ذهب بعضهم الى أبعد من ذلك وبدأ يسعى الى تقديم نقد خاص بالدين الإسلامي , فتراه يدعي بأن الإسلام مخالف للعلم الحديث , ثم يسوق لذلك أمثلة من القرآن الكريم والسنة النبوية , ولا يكتفي بالأمثلة التي يذكرها علماء الغرب , وتراه يدعي بأن الإسلام مخالف للعقل , ويسوق على ذلك أمثلة من القرآن والسنة , كما تراه يدعي بأن الإسلام ظالم للمرأة , ويسوق لذلك ايضاً أمثلة من القرآن والسنة (العميري، ٢٠١٥م ، ص١٣ ـ ١٤)

المطلب الثاني : مسالك دراسة مفهوم نقد الأديان عند المسلمين

ونقصد به الطرق والأساليب التي استخدمها المسلمون عبر التاريخ في نقد الأديان الأخرى, سواء كانت من منظور فلسفي , أو علمي , أو ديني , ومنذ العصر الإسلامي المبكر تعامل المفكرون والعلماء المسلمون مع الأديان الأخرى بالتحليل والنقد , سواء كانت في سياق الحوار الديني أو الدفاع عن الإسلام أو مناقشة العقائد المختلفة , والمتأمل في كتابات المسلمين في مجال نقد الأديان يتبين له بأنهم قد سلكوا مسلكين هما :

المسلك الأول : النقد الخارجي

وهو ما يتعلق بالناحية الشكلية الخارجية للوثيقة المراد نقدها , فلا يكفي أن تكون لدينا الوثائق صحيحة كما كتبها صاحبها , بل يجب معرفة مصدر هذه الوثيقة , وكاتبها , وتاريخ كتابتها , (شعباني، ٢٠١٢م، ص٤) فالنقد الخارجي يتناول شكل الوثيقة وملابستها لا مضمونها , كما يتساءل حول كيفية كتابتها وحال كاتبها ونزعته المذهبية , والإطار المكاني والزماني الذي كتبت فيه , وهل طرأت على الوثيقة تعديلات أو تعرضت لتغييرات بعد مرورها بهذه الأزمنة والحقبات التاريخية أم بقت على حالها كما كانت في السابق (الشرقاوي، د.ت، ص١٣) وبإختصار يدور

النقد الخارجي للوثيقة حول معرفة الظروف التي كتب فيها النص , ومصدره وسلسلة رواته , وحالهم بين الجرح والتعديل , وهذا ما يسمى بقوانين ضبط صحة الرواية والإسناد , فعلينا أن نمتحن كل ذلك حتى نصل الى مرتبة الإطمئنان الى سلامة هذه الظروف مجتمعة (حسين، ٢٠٠٤م، ٥٢ ـ ٥٤) ومن أهم الشروط الواجب توفرها في الوثيقة أو النص المراد نقده خارجياً اتصال السند , وذلك بأن ينقل الكلام بطريق التواتر , بأن يرويه جمع عن جمع تحيل القرائن والعادة اتفاقهم على الكذب , وتبرز أهمية الإسناد وقيمته في تعريف الواقف عليه برجاله الذين يتألف منهم الإسناد , وذلك من خلال البحث عن حالهم في كتب تراجم الرواة , كما تظهر أهميته في معرفة اتصاله من انقطاعه , وقد أدرك علماء أوربا قيمة الإسناد فعمدوا إلى ابتكار منهج سموه (توثيق الوثائق التاريخية) فماذا صنعوا ؟ دار منهجهم حول الاعتماد على الأواق المتناثرة والحفريات , واستخدموا منهج الشك في تحقيق صدق الوثائق أو كذبها , وأجيز للباحث أن يستعمل خياله لسد فجوات التاريخ (حسين، ٢٠٠٤م، ٥٢ ـ ٥٤)

المسلك الثاني : النقد الداخلي

ويقصد بالنقد الداخلي إمتحان النص من داخله , وذلك من خلال النظر الى النص ذاته , لمعرفة الإختلافات والتناقضات التي لا يمكن الجمع بينها بحال من الأحوال لكونها تتصادم مع القوانين والعلوم اليقينية الثابتة التي يسير المجتمع والعالم الإنساني وفق مقتضياتها, (الشرقاوي، د.ت، ص ١٣) ويرتكز النقد الداخلي على تحليل المتن وتركيبه فالمتن هو الموضوع الرئيسي والأساسي للنقد الداخلي(السفياني، ٢٠١٦م ، ص٦٣٩) , إذاً فالمنهج النقدي يهتم بتحليل الوثائق والنصوص نفسها ومقابلة بعضها ببعض , وهذا ما سلكه إمام الحرمين الجويني رحمه الله في نقده لمصادر اليهود حيث توجه الإمام بالنقد الموضوعي لمحتوى التوراة , فيذكر مسألة المسيحانية المتنازع عليها بين اليهود والنصارى فقد اعتبرها نوعاً من أنواع التحريف والتبديل , كما يرى الإمام الجويني رحمه الله إن هذا من باب الكذب فيقول " وأما ما وقع من التصريح بالكذب في نسخ التوراة التي بيد اليهود والنصارى . وسبب الاختلاف أن النصارى تزعم أن نصوص التوراة شاهدت بإرسال المسيح عليه السلام في الزمن الذي أرسل فيه وما بأيديهم من نسخ التوراة شاهد لهم بصحة ما زعموه , ويزعمون أن اليهود بدلوا ما بأيديهم من نسخ التوراة عناداً وحذراً من الإعتراف بإرسال المسيح عليه السلام

ويمكن بيان معايير النقد الداخلي التي أوردها علماء المسلمين في نقدهم للعهد القديم والجديد , ومن خلال هذه المعايير نستطيع أن نقيس على جميع كتب الأديان المقدسة،

أولاً: معايير نقد العهد القديم: استخدم المسلمون في نقد العهد القديم المعايير التالية

١. التناقض بين الأجزاء التشريعية .
٢. التناقض في القصص .
٣. التناقض بين ما جاء في الشرائع , وما ورد في القصص .
٤. تباين الأسلوب الأدبي .
٥. استخدام نسخ وترجمات العهد القديم المختلفة .
٦. الاكتشافات الأثرية (نصيف، ٢٠١٩م ، ٢٧٠)

ثانياً : معايير نقد العهد الجديد : استعمل المسلمون في نقد العهد الجديد المعايير التالية

١. التناقض في الشرائع بين العهدين الجديد والقديم .
٢. التناقض في النبوءات بين العهدين الجديد والقديم .
٣. التناقض في وصف الإله بين العهدين الجديد والقديم .
٤. التناقض في حياة يسوع بين أسفار العهد الجديد .
٥. التناقض بين الرسائل .
٦. الإختلاف بين الترجمات والنسخ (المصري، ٢٠١١م ، ج٢، ص١١٢)

المطلب الثالث : تطبيقات نقد مسائل الطلاق في كتاب الدكتور الزلمي

بعد أن بينا في المطلبين الأول والثاني مفهوم نقد الأديان ومسالك دراسته عند المسلمين يتبين لنا بأن الزلمي رحمه الله قد سلك هذا المنهج في كتابه (مدى سلطان الإرادة في الطلاق) فبعد عرضه لمسائل الطلاق في حضارة وادي الرافدين والديانتين اليهودية والمسيحية , وجه بعض الإنتقادات لها , ويمكن بيان ذلك من خلال ما يأتي

أولاً : نقده لمسائل الطلاق في الشرائع العراقية القديمة

بعد أن عرض الزلمي رحمه الله لتاريخ الطلاق في الشرائع العراقية القديمة , خلص من ذلك الى جملة من الإنتقادات والتي يمكن بينها في ما يأتي

١. إذا ارتكبت الزوجة خطأً كبيراً , يكون الزوج مخير بين أن يطلقها ويحرمها من جميع الحقوق الزوجية , وبين أن تفقد مكانتها كزوجة شرعية وتعامل كمملوكة داخل الأسرة دون حقوق الزوجة الكاملة , ويتزوج عليها زوجة ثانية كما جاء في قانون حمورابي (إذا عزمت زوجة السيد الذي تعيش في بيت السيد (أي زوجها) على الخروج من البيت للبحث عن عمل فتخرب بيتها وتحط من سمعة زوجها فعليهم أن يثبتوا ذلك عليها فإذا عزم على طلاقها زوجها فبإمكانه طلاقها ولا يعطيها من حقها المتأخر شيئاً عند تسريحها , فإذا كان زوجها لا يريد طلاقها فبإمكانه أن يأخذ امرأة ثانية وتعيش هذه المرأة في بيت زوجها

أمة)(الامين، ٢٠٠٧، ص٤٢-٤٣) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ٤٩) من خلال هذه الفقرة يتبين لنا قسوة الشرائع العراقية القديمة في التعامل مع الزوجة , حيث تتم معاملتها كرقيقة بمجرد كونها سيئة السيرة .

٢. فرضت في بعض الحالات قيوداً شديدة تصل الى مستويات صارمة من العقوبات , ففي بعض الظروف قد تكون هذه العقوبات قاسية للغاية , لدرجة أنها قد تصل الى الحكم بالإعدام , بغض النظر عن الأسباب التي أدت الى وقوع الطلاق كما جاء في سلسة (انا ايتشو) في العهد السومري (اذا كرهت الزوجة زوجها وقالت له : أنت لست زوجي , عليهم أن يلقوها في النهر) (مسكوني , ١٩٧١ , ص٣٢٠) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ٤٩) , كما اشترط قانون حمورابي لتنفيذ هذا العقاب صدور قرار قضائي يثبت إدانة الزوجة , مما يعني إن العقوبة لا تنفذ تلقائياً دون إجراءات قانونية , حيث كان لابد من تقديم أدلة تثبت أن الزوجة قد ارتكبت فعلاً يسيء إلى شرف زوجها قبل إصدار الحكم , وهذا يوضح إن القانون لم يكن يسمح بإنزال العقوبة إلا بعد التأكد من الجرم من خلال القضاء كما جاء في قانون حمورابي (إذا لم تكن متحفظة وتخرج وتخرب بيتها وتدنس شرف زوجها فيجب عليهم أن يلقوا تلك المرأة في الماء) (الامين، ٢٠٠٧، ص٤٣) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ٤٩), كما تعاقب المرأة بعقوبة تصل الى الإعدام في حال قامت بفسخ زواجها دون مبرر , ثم تزوجت من رجل آخر , وذلك في حال كان زوجها الأول غائباً , وتوفر النفقة الكافية كما جاء في قانون حمورابي (إذا لم تحافظ المرأة على نفسها ودخلت بيت شخص آخر فعليهم أن يثبتوا هذا على تلك المرأة ويلقونها في الماء) (الامين، ٢٠٠٧، ص٤١) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ٤٩), ومن خلال هذه الفقرة يتبين لنا بأن المرأة قد تعاقب بالإعدام بمجرد فسخ عقد زواجها من زوجها الغائب والتزوج برجل آخر .

٣. فرض عقوبة شديدة , تشمل الجوانب المادية والمعنوية , على أي زوج يقوم بتطليق زوجته بعد أن تنجب له الأبناء , ثم يتزوج بإمرأة أخرى , وتهدف هذه العقوبة الى الحد من الظلم الواقع على الزوجة الأولى وحماية حقوقها وحقوق أبنائها , وتتمثل العقوبة في إجبار الزوج على مغادرة المنزل الذي يعيش فيه مع أسرته , مما يؤدي الى فقدانه للإستقرار والسكن , بالإضافة الى ذلك يحرم من جميع ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة , وذلك لضمان تحقيق العدالة ومنع استغلال الزوجة الأولى بعد الإنجاب كما جاء في قانون اشنونا (إذا طلق

الرجل زوجته بعد أن أنجبت منه أولاداً . وأخذ زوجة ثانية , فسوف يطرد من البيت وتقطع علاقته بجميع ما يملك وليتبعه من يريده)

(نايف , ٢٠١٨ , ص ٤٠) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ٤٩) , من خلال ذلك يتبين لنا بأنه بمجرد أن يطلق الرجل زوجته التي أنجبت منه أولاداً , ويتزوج من امرأة أخرى يطرد من البيت , ويحرم من جميع ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة .

٤. كل رجل يطلق زوجته دون سبب وجيه يعد مقصراً في مسؤوليته الزوجية , وعليه تحمل تبعات قراره , فالأثار المالية المترتبة على الطلاق ليست مجرد حق للزوجة , بل تعد ايضاً نوعاً من الجزاء الذي يقع على الزوج نتيجة إنهائه العلاقة دون مبرر كما جاء في قانون حمورابي (إذا قرر السيد أن يطلق جارية أنجبت له أولاداً أو امرأة أنجبت أطفالاً , فعليه ان يدفع لها حقوقها المتأخرة وأن يمنحها نصيبها من الأرض والبستان والأموال لتتمكن من تربية أولادها حتى يكبروا , وعندما يكبر الأولاد , يجب عليهم أن يعطوا لها من كل ما أعطوه لأبنائهم حصة تعادل ما اعطوه للإبن , كما يمكنها الزواج من سيد أخر إذا رغبت في ذلك) (الامين، ٢٠٠٧، ص٤٢) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ٥٠) فهذه المادة تفرض غرامة مالية على الرجل عقاباً له بسبب تطليق زوجته دون سبب وجيه .

٥. إنها العلاقة الزوجية بإتفاق الزوجين مقابل عوض وهذا ما يسميه فقهاء المسلمين (الخلع) كما جاء في القانون الحيثي (إذا كان رجل حر قد أحب إمرأة من الرقيق , وعاشرها على إنها زوجته , وانشأ داراً , وأنجبا أولاداً , ثم نشأ بينهما خلاف أدى الى قرارهما بالإفتراق فانهما يقومان بتقسيم الدار بينهما , وفي هذه الحالة يأخذ الزوج جميع الأولاد , إلا إنه يترك للمرأة أحد أبنائها ليبقى معها) (الصالحي، ٢٠١٠، ص٢٤) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ٥٠) فهذه المادة تبين إن الزوجين يقتسمون أموال الأسرة مناصفة في حالة تم الطلاق باتفاق الطرفين .

ثانياً : نقده لمسائل الطلاق في الشريعة اليهودية

بعد أن بين الزلمي رحمه الله حكم الطلاق عند اليهود , وشروطه وأسبابه الإلزامية عند القرائين والربانيين , وجه جمله من الإنتقادات والتي يمكن بيانها في ما يأتي :

١. إن العديد من الأحكام اليهودية لا تستند الى أصول واضحة في العهد القديم , بل تستمد أصولها

من مصادر قانونية متعددة , فبعضها مستوحى من الشريعة الإسلامية مثل التفريق بسبب العلل والأمراض , بينما يعود بعضها الآخر الى قوانين حمورابي , كمنع تطليق الزوجة المجنونة قبل شفائها كما جاء (إذا تزوج سيد إمرأة وأصيبت بمرض وأراد أن يتزوج ثانية فله أن يتزوج عليها ولا يجوز أن يطلق زوجته التي أصيبت بالمرض . أنها تسكن في البيت الذي بناه وعليه أن يعيلها طالما هي على قيد الحياة) (الامين، ٢٠٠٧، ص٤٤) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٢٩) . كما نجد إن بعض الأحكام مستمدة من القوانين الرومانية مثل إقرار الطلاق في حالات الزنا . وهكذا يتضح أن هذه الأحكام ليست حصرية على العهد القديم , بل هي مزيج من تأثيرات تشريعية متنوعة عبر التاريخ (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٢٩)

٢. في بعض الحالات يتم تقييد حرية الزوجين في إتخاذ قرار الطلاق , حيث لا يكون الأمر متروكاً لإرادتهما بالكامل , ووفقاً لمذهب الربانيين هناك حالات يفرض فيها الطلاق بشكل إلزامي , مما يعني إن الزوجين لا يملكان خيار الإستمرار في العلاقة الزوجية . ويأتي هذا الإلزام نتيجة لظروف أو أسباب محددة تستدعي إنها الزواج دون الحاجة الى إتفاق الزوجين , وبالتالي فإن الطلاق في هذه الحالات يصبح ضرورة قانونية أو دينية لا يمكن تفاديها(الكيلاني، ٢٠١٤م ، ص٩١ ـ ٩٢) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٢٩).

٣. إذا ارتكبت الزوجة جريمة الزنا أو صدر عنها سلوك سيئ يخل بشرف العلاقة الزوجية , فإنه يحق للزوج طلب الطلاق بناءً على ذلك . وفي المقابل , لا تتمتع الزوجة بنفس الحق إذا ارتكب الزوج الفعل ذاته , حيث لا يُمنح لها الحق في إنهاء العلاقة الزوجية لهذا السبب , هذا التفاوت في الحقوق بين الزوجين يعكس إختلاف الأحكام المتعلقة بالطلاق بناءً على نوع الجنس , مما يثير تساؤلات حول العدالة والمساواة (الطاهر، ٢٠٢١م، ص١٥٥) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٢٩)

٤. أدى التوسع في أسباب الطلاق إلى تعرض المرأة للظلم في كثير من الحالات , حيث أصبحت ضحية لأمور لا يد لها فيها ولا قدرة على التحكم بها . فقد يتم الطلاق لأسباب خارجة عن إرادتها , مثل إكتشاف بعض الحقائق عنها بعد الزواج , أو بسبب أمور طبيعية كعقمها وتكرار دم الحيض , وفي ظل هذه الظروف تعاني الكثير من النساء دون أن يكنّ مسؤولات عن الأسباب المؤدية إلى انهاء العلاقة الزوجية (بن شمعون، ١٩١٢م، ص٤٦) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٢٩)

٥. أصبح تدخل المحكمة في شؤون العائلة أمراً متزايداً , حيث مُنحت سلطة الرقابة القضائية على أساب الطلاق , مما يتيح لها الإطلاع على أدق تفاصيل الحياة الزوجية , وهذا التمكين يسمح للقضاء بالتدخل في تقييم مدى مشروعية ودوافع طلبات الطلاق , مما قد يؤدي إلى كشف أسرار الأسرة أمام الجهات المختصة . وعلى الرغم من إن الهدف من هذا التدخل هو تحقيق العدالة وحماية حقوق الطرفين . إلا إنه يؤدي الى كشف أسرار العائلة (صبري، ١٩٠٢م، ص٤١٠) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٢٩)

٦. تظهر تناقضات واضحة في أحكام الطلاق بين المذاهب المختلفة , فبينما يعتبر الجنون السابق للزواج سبباً لبطلانه في بعض المذاهب اليهودية فانه لا يعد سبباً للتفريق عند الربانيين إذا ظهر بعد الزواج . وعلى النقيض من ذلك فإن الشريعة الإسلامية تقر بصحة عقد الزواج حتى وإن كان أحد الزوجين مجنوناً شريطة أن يُبرم العقد وليه أو القاضي نيابة عنه . وتستند هذه الرؤية إلى مبدأ إن الزواج قد يكون وسيلة لعلاج الشخص المصاب بالجنون , وبالتالي لا يجوز منعه من هذا الحق , ومع ذلك فان الشريعة تمنح الزوج السليم الحق في طلب الطلاق التفريق إذا أراد ذلك , مراعيةً مصلحته . كما أن الفراق في بعض الحالات قد يكون السبيل الأمثل لعلاج المجنون حيث ينظر إليه كخطوة ضرورية لضمان استقرار الطرف السليم وعلاج الطرف المصاب(المصيري، ٢٠٢٣م، ص٢٦) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٣٠)

٧. في التعاليم اليهودية تعاني المرأة المطلقة من نظرة سلبية تؤثر على مكانتها الإجتماعية، بغض النظر عن أسباب طلاقها , إذ يُنظر إلى الزواج منها على أنه أمر غير مستحب ، مما قد يؤدي إلى تدمير فرصها في الزواج مرة أخرى والاستقرار الأسري , ويعكس ذلك ما ورد في سفر اللاويين (إمرأة زانية أو مدنسة لا يأخذوا , ولا يأخذوا امرأة مطلقة من زوجها) (سفر اللاويين : الاصحاح : ٢١ ، الفقرة : ٧). كما ورد (وأما الأرملة والمطلقة و المدنسة و الزانية فتلك لا يتخذها) (سفر اللاويين : الاصحاح : ٢١ ، الفقرة : ١٤). تضع هذه النصوص المرأة المطلقة في مرتبة متدنية ، إذ يتم مساواتها بالفاجرة والمبذولة ، وهو ما يعزز من النظرة الدونية إليها داخل المجتمع . هذا التصور قد ينعكس سلبًا على فرصها المستقبلية، ويجعلها عرضة للعزلة الإجتماعية والتمييز، مما يحدّ من خياراتها ويجعل إعادة بناء حياتها أكثر صعوبة. بالإضافة الى ذلك فان الشريعة قد أغلقت الباب

أمام إمكانية عودة الزوجة المطلقة إلى زوجها الأول بعد زواجها من رجل آخر، كما ورد في سفر التثنية، (ومتى خرجت من بيته ذهبت وصارت لرجل آخر , فان ابغضها الرجل الأخير وكتب لها كتاب طلاق ودفعه الى يدها واطلقها من بيته , او اذا مات الرجل الاخير الذي اتخذها زوجة له , لا يقدر زوجها الاول الذي طلقها أن يعود يأخذها لتصير له زوجة بعد أن تنجست) (سفر التثنية : الاصحاح : ٢٤ ، الفقرة : ٢ ـ ٤) , كما يحرم على الزوج مراجعة من فارقها بسبب العقم وان لم تتزوج بآخر (صبري، ١٩٠٢م، ص٤١١) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٣٠) , كما إن بعض الدراسات والمقارنات الشرعية أكدت أن هذا الحكم يشمل أيضًا منع الرجل من إعادة الزواج بمطلقته التي فارقها بسبب العقم ، إلا إذا تزوجت برجل آخر وانفصلت عنه ، مما يعكس حرص التشريعات على وضع ضوابط صارمة لحماية الأسرة وتنظيم العلاقات بين الأزواج وفق أسس واضحة تمنع الاستغلال والتلاعب بالمؤسسة الزوجية(صبري، ١٩٠٢م، ص٤١٢) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٣٠).

٨. في بعض الحالات، يُنظر إلى الطلاق على إنه وسيلة للانتقام أو العقاب، حيث يُستخدم كرد فعل سريع تجاه أخطاء أحد الزوجين، بدلاً من إعتباره حلاً يلجأ إليه عند الضرورة القصوى. ومع أن الطلاق شُرع ليكون المخرج الأخير من المشكلات الزوجية حين تستحيل العشرة ، إلا إنه يُساء استخدامه أحيانًا ، فيتحول من حل عقلاني إلى سلاح يُشهر في وجه الطرف الآخر. حيث يجب أن يُدرك الأزواج أن الزواج يقوم على التفاهم والتسامح، وإن الطلاق ليس أداة للتلاعب أو الإنتقام ، بل هو آخر الحلول بعد استنفاد كل سبل الإصلاح والتوفيق بين الزوجين(صقر، ٢٠٠٦ م، ج٢، ص٢٣٩) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٣٠).

٩. من المثير للدهشة إن الفقه اليهودي ينظر إلى موانع صحة الزواج على إنها أسباب مُلزمة للتطليق ، بينما في الأنظمة الفقهية الأخرى تُعتبر هذه الموانع أسبابًا لبطلان الزواج من أساسه . ففي حين يُفترض أن يؤدي وجود موانع الصحة إلى إعتبار الزواج غير قائم شرعًا منذ البداية ، يعالج الفقه اليهودي هذه الحالات بطريقة مختلفة ، حيث يُلزم بالتطليق بدلًا من تقرير البطلان مباشرة . هذا الإختلاف يعكس تباين الفهم القانوني والديني لمسألة

صحة الزواج وآثاره بين الأنظمة الفقهية المختلفة(بن شمعون، ١٩١٢م، ص١٠٢ ـ ١٠٣) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٣٠).

ثالثاً : نقده لمسائل الطلاق في الشريعة المسيحية

تناول الدكتور الزلمي رحمه الطلاق في المسيحية عند المذاهب الثلاثة الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت , ثم بعد ذلك وجه عدد من الإنتقادات لكل مذهب , والتي يمكن بيانها في ما يلي :

١. نقده لمسائل الطلاق عند الكاثوليك

إن إقرار المذهب الكاثوليكي للإنفصال الجثماني، إلى جانب موقفه الرافض للطلاق، يعيدنا إلى نفس الإشكالية التي حاول تفاديها عبر رفضه لفكرة إنهاء الزواج نهائيًا , فالانفصال الجثماني يؤدي إلى وضع غامض يتمثل في استمرار الرابطة الزوجية من الناحية القانونية ، مع انعدام الحياة الزوجية الفعلية، مما يخلق حالة وسطية بين الزواج والطلاق , هذه الحالة قد تترتب عليها آثار سلبية سواء من الناحية الأخلاقية أو الإجتماعية ، حيث قد تدفع أحد الطرفين أو كليهما إلى البحث عن علاقات خارج إطار الزواج ، مما يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية التي يسعى المذهب إلى الحفاظ عليها , كما إن هذا الوضع قد يسبب أضرارًا نفسية واجتماعيه للأطراف المعنية، خاصة إذا كان الإنفصال طويل الأمد دون أفق واضح للحل , لذلك فإن عدم الحسم بين الزواج والطلاق قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة تتعارض مع الغايات التي تسعى التشريعات الدينية إلى تحقيقها (طه , ٢٠٠٠ , ص١٤٢ ـ ١٤٩) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٦٠).

٢. نقده لمسائل الطلاق عند الأرثوذكس

بعد أن بين الزلمي رحمه الله حكم الطلاق عند جميع الكنائس المنتمية الى المذهب الأرثوذكسي , خلص الى جملة من الملاحظات التي يمكن توضيحها في ما يلي :

١. تتعرض طائفة السريان الأرثوذكس لنفس النقد الذي يُوجَّه إلى الكاثوليك فيما يتعلق بإقرار مبدأ التفريق الجثماني، الذي يُبقي الزوجين في حالة وسط بين الزواج والطلاق. إذ يؤدي هذا النوع من التفريق إلى مشكلات اجتماعية وأخلاقية تؤثر سلبًا على حياة الزوجين بشكل مباشر، كما تنعكس تداعياته على المجتمع بصورة غير مباشرة. فبقاء العلاقة الزوجية معلّقة دون حلّ نهائي قد يسبب أضرارًا نفسية واجتماعية للطرفين، ويؤدي إلى اضطراب في البنية الأسرية. لذا يرى البعض إن هذا الشكل من التفريق لا يحقق العدالة للطرفين، بل يزيد من تعقيد المشكلات الزوجية بدلًا من حلّها (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٥٥).
٢. بعض الطوائف الأرثوذكسية كالأقباط وسّعت نطاق الأسباب التي تُجيز الطلاق، متجاوزة بذلك الإطار التقليدي الذي يقصره على الضرورات القصوى. هذا التوسّع جعل الطلاق

أكثر شيوعًا، حتى في الحالات التي كان يمكن إيجاد حلول أخرى لها ، مما يتناقض مع المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه العقيدة الأرثوذكسية في الزواج. فالزواج في نظر الكنيسة رباط مقدّس غير قابل للإنفصام ، إلا في حالات استثنائية تمليها الضرورة القصوى , ومع ذلك فإن الإتجاه نحو تسهيل الطلاق قد يؤدي إلى إضعاف هذه الرؤية التقليدية ، ويقلّل من قيمة الإلتزام الزوجي باعتباره علاقة دائمة. ومن هذا المنطلق فإن المبالغة في توسيع أسباب الطلاق قد تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث تصبح العلاقات الزوجية أكثر هشاشة وأقل استقرارًا، لذا يبقى التحدّي في تحقيق التوازن بين الحفاظ على قدسية الزواج ، وبين إيجاد حلول عملية للزيجات التي تصل إلى طريق مسدود (الخطيب , ٢٠٠٨ , ص٣٦٠) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٥٦) .

٣. عند دراسة أسباب الطلاق في المذهب الأرثوذكسي بمختلف طوائفه ، نجد إنه في كثير من الحالات يُنظر إليه كوسيلة للعقاب أكثر من كونه حلًا لمشكلة زوجية مستعصية . فالأصل في التشريع الكنسي للطلاق أنه يُستخدم كآخر الحلول الممكنة ، عندما تستحيل الحياة الزوجية وتتفاقم المشكلات إلى درجة لا يمكن إصلاحها. إلا إن بعض الأحكام والممارسات تجعله أحيانًا أقرب إلى أداة تأديبية تُفرض على أحد الطرفين بدلًا من أن يكون علاجًا حقيقيًا للأزمة. وهذا التوجّه قد يتعارض مع الغاية الأساسية من الزواج التي تقوم على الإستمرارية وبذل الجهد للحفاظ على الأسرة , لذا فإن التركيز على الطلاق كعقوبة قد يؤدي إلى تقويض مفهوم الزواج المقدس، بدلًا من تعزيز ثقافة الإصلاح والتفاهم بين الزوجين(لمعي، ٢٠٠٦م ،١٩- ٢٤) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٥٦).

٤. إن اعتبار الخروج عن الدين سببًا مباشرًا وقطعيًا للطلاق، أو اعتباره موجبًا للتفريق التلقائي كما يرى البعض ، يثير إشكالات قانونية تتعلق بتطبيق قواعد التنازع بين الشرائع الداخلية للأحوال الشخصية. فهذه النظرة قد تؤدي إلى تجاهل مبدأ قاعدة الإسناد، الذي يُستخدم لتحديد القانون الواجب التطبيق في حالات الزواج المختلط أو المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية المتداخلة بين أكثر من نظام قانوني . كما إن التسرع في فرض الطلاق التلقائي دون النظر إلى التفاصيل القانونية والإجتماعية قد يتسبب في انتهاك حقوق أحد الزوجين ، خاصة في المجتمعات التي تحكمها قوانين متعددة الطوائف , لذا فإن التوازن بين الأحكام الدينية والقانونية يستدعي إعادة النظر في كيفية التعامل مع هذه الحالات، بما يضمن

العدالة ويحترم القواعد القانونية المعمول بها في كل نظام (ثابت , د : ت , ص٥) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٥٦).

٣. نقده لمسائل الطلاق عند البروتستانت

بعد أن عرض الزلمي رحمه الله لموضوع الطلاق عند البروتستانت , بين ملاحظاته على نظام الطلاق في هذا المذهب , حيث بين إن الزواج عند البروتستانت يُعَدُّ نظامًا مدنيًا، مما يمنح السلطات المدنية الحق في الفصل في قضايا الطلاق وإتخاذ القرارات المناسبة وفقًا للحالات المطروحة , ومع ذلك فإن الحدّ من إمكانية الطلاق وتضييق نطاقه يتعارض مع هذا المفهوم، إذ يفترض أن يكون للقضاء المدني صلاحية واسعة للنظر في طلبات الطلاق وإقرارها عند وجود مبررات كافية , فإذا كان الزواج علاقة مدنية تخضع للقوانين الوضعية فمن المنطقي أن يكون الطلاق أيضًا مسألة قانونية تخضع للمعايير ذاتها ، دون قيود مشددة تحدّ من قدرة الأفراد على إنهاء العلاقة الزوجية عند الحاجة , وبالتالي فإن فرض قيود صارمة على الطلاق يتناقض مع إعتبار الزواج عقدًا مدنيًا تنظّمه الدولة ، حيث يُفترض أن تراعى المصالح الفردية والإجتماعية عند تقرير إنهائه (طه , ٢٠٠٠ , ص١٥٠) (الزلمي , ٢٠١٤ , ص ١٦٠)

الخاتمة

الحمد لله على تمام النعمة , والصلاة والسلام على نبي الرحمة محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آلة وصحبه اجمعين , اللهم لك الحمد على توفيقك لي على حسن تمام هذا البحث المتواضع راجياً منك القبول , وأن تغفر لي ما وقع مني من خلل أو تقصير , وبعد فقد اسفر البحث الموسوم بـ(الدكتور مصطفى الزلمي وجهوده في نقد مسائل الطلاق في شرائع ما قبل الإسلام في كتابه (مدى سلطان الإرادة في الطلاق)) على الاستنتاجات الآتية

١. أعتمد الدكتور مصطفى الزلمي رحمه منهجاً علمياً مقارناً , مزج فيه بين الاستقراء التاريخي والنقد التحليلي , مما مكنه من تقديم صورة واضحة عن مدى تأثير النصوص الدينية والعادات الاجتماعية على التشريعات المتعلقة بالطلاق .
٢. إنَّ المنهج النقدي الذي اتبعه الزلمي رحمه الله لم يقم على الطعن أو الأنكار , بل على التحليل العميق للنصوص وأعاده قراءتها في ضوء المصلحة العامة والعقل , وهذا ما جعل إسهاماته تتسم بالانضباط والجرأة العلمية في آنٍ واحد.
٣. تميز الدكتور الزلمي رحمه الله برؤية منهجية متوازنة , استطاعت أن تجمع بين احترام النصوص الدينية والانفتاح على معطيات العقل والاجتهاد المعاصر .

المصادر

١. أحمد، محمد خليفة حسن .(١٩٨٨) .*علاقة الإسلام باليهودية: رؤية إسلامية في مصادر التوراة الحالية* .دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢. الامين، محمود .(٢٠٠٧) .*شريعة حمورابي* .ط١، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، لندن.

٣. بن شمعون، حاي .(١٩١٢) .*الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين* .مطبعة كوهين وروزنتال، مصر.

٤. ثابت، مينا. (تاريخ غير محدد) .*طلاق الأقباط الأرثوذكس: الأزمة والحل* .المفوضية المصرية للحقوق والحريات.

٥. حسين، عماد علي عبد السميع .(٢٠٠٤) .*الإسلام واليهودية: دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين* .دار الكتب العلمية، بيروت.

٦. الخطيب , محمد احمد , (٢٠٠٨) , مقارنة الأديان , محمد احمد الخطيب , ط : ١ , دار المسيرة للنشر والتوزيع ـ عمان

٧. الزلمي , د. مصطفى ابراهيم , (٢٠١٤) , مدى سلطان الإرادة في الطلاق في الشرائع والقوانين والأعراف خلال اربعة الاف سنة ط : ١, إحسان للنشر والتوزيع

٨. الزلمي، مصطفى .(٢٠٢١) .*رحلة حياتي* .منظمة زلمي الثقافية، مطبعة كارو.

٩. السفياني، محمد بن بسيس بن مقبول .(٢٠١٦) .*الأسس المنهجية لنقد الأديان: دراسة في سؤال المنهج ونظرية البحث* .مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

١٠. سويدان، مروة زكي .(٢٠١٤) .*الآراء الانفرادية في المباحث الأصولية للزلمي في كتابه أصول الفقه في نسيجه الجديد* .كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد.

١١. الشرقاوي، محمد عبد الله. (تاريخ غير محدد) .*منهج نقد النص بين ابن حزم الأندلسي واسبينوزا* .جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.

١٢. شعباني، يوسف .(٢٠١٢) .*الاتجاه العقلي في نقد الأديان في الفكر الإسلامي: الخصائص والمنهج* .مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد الرابع.

١٣. الصالحي، صلاح رشيد .(٢٠١٠) .*القوانين الحثية: تأثير الشرائع العراقية القديمة على قوانين بلاد الأناضول* .مركز إحياء التراث العلمي العربي، بغداد.

١٤. صبري، محمد حافظ .(١٩٠٢) .*المقارنات والمقابلات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود في شرع اليهود ونظائرها من الشريعة الإسلامية* .مطبعة هندية.

١٥. صقر، عطية محمد عطية .(٢٠٠٦) .*موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام* .مكتبة وهبة.

١٦. الطاهر، مولاي .(٢٠٢١) .*طقوس الزواج والطلاق في التوراة: دراسة نقدية لسفر التثنية مقارنة بالفقه الإسلامي* .مجلة متون، جامعة سعيدة.

١٧. طه , صابر أحمد , (٢٠٠٠) , نظام الاسرة في اليهودية والنصرانية والإسلام, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة

١٨. العميري، سلطان بن عبد الرحمن بن حميد .(٢٠١٥) .*ظاهرة نقد الدين في الفلسفة الحديثة: دراسة نقدية* .جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.

١٩. فضل، صلاح .(٢٠٠٢) .*مناهج النقد المعاصر ومصطلحاته* .ميرت للنشر والمعلومات.

٢٠. الكيلاني، صالح محمد محي الدين، والخلايلة، أنس محمد عوض .(٢٠١٤) .*الطلاق في الديانات الثلاثة* .مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد العشرون.

٢١. لمعي، أكرم، وسليمان، عزة .(٢٠٠٦) .*الطلاق في المسيحية* .مركز قضايا المرأة المصرية، القاهرة.

٢٢. محمد، أسماء عدنان .(٢٠٢٠) .*مقاصد الشريعة عند العلامة مصطفى الزلمي* .كلية التربية، جامعة الموصل.

٢٣. مسكوني ,د . صبيح , (١٩٧١) , تاريخ القانون العراقي القديم , د . صبيح مسكوني ط : ١, مطبعة شفيق , بغداد

٢٤. المصري، أبو عيسى محمد بن حسين .(٢٠١١) .*الموسوعة المفصلة في الفرق والأديان والملل والمذاهب والحركات القديمة والمعاصرة* .دار ابن الجوزي.

٢٥. المصيري، محمد بن فهد بن علي .(٢٠٢٣) .*المصادر اليهودية: وأهميتها لدى اليهود* . جامعة الأزهر، كلية أصول الدين بالقاهرة.

٢٦. مهدي، مديحة صالح .(٢٠١٣) .*الدكتور مصطفى إبراهيم الزلمي وآراؤه الأصولية والقانونية* .مطبعة الرفاه، بغداد.

٢٧. موقع المعرفة .(٢٠٢٤) .*مصطفى الزلمي* .تم الاسترجاع من : https://www.marefa.org، بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٤، الساعة ١:٤٥ مساءً.

٢٨. نايف , حيدر سعد , آيات راضي محي , (٢٠١٨) , مملكة ايشنونا , جامعة القادسية/ كلية الاثار قسم الاثار

٢٩. نصيف، علي محمد نصيف .(٢٠١٩) .*علم الأديان في الفكر الإسلامي: دراسة تأصيلية منهجية* .جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

٣٠. الهندي، رحمة الله بن خليل .(١٩٨٩) .*إظهار الحق* .تحقيق ودراسة: محمد أحمد عبد القادر ملكاوي، الرئاسة العامة للدراسات والبحوث العلمية والإفتاء.

References

1. Ahmed, Mohamed Khalifa Hassan. (1988). *The Relationship Between Islam and Judaism: An Islamic Perspective on Current Torah Sources*. Dar Al-Thaqafa Publishing and Distribution, Cairo.
2. Al-Ameen, Mahmoud. (2007). *The Code of Hammurabi*. 1st edition, Dar Al-Waraq Publishing Ltd., London.
3. Al-Hindi, Rahmatullah Ibn Khalil. (1989). *Izhar Al-Haq (Manifestation of Truth)*. Edited and Studied by Mohamed Ahmed Abdel Qader Malakawi, General Presidency for Research, Islamic Studies, and Fatwa.
4. Al-Khatib, Muhammad Ahmad. (2008). Muqāranat al-Ādiyān (Comparison of Religions). Muhammad Ahmad Al-Khatib. 1st Edition. Dar Al-Massira for Publishing and Distribution — Amman.
5. Al-Kilani, Saleh Mohamed Mohieddin, & Al-Khalayleh, Anas Mohamed Awad. (2014). *Divorce in the Three Religions*. Journal of Islamic Research and Studies, Issue 20.
6. Al-Masiri, Mohamed Ibn Fahd Ibn Ali. (2023). *Jewish Sources and Their Importance for Jews*. Al-Azhar University, Faculty of Fundamentals of Religion, Cairo.
7. Al-Masri, Abu Isa Mohamed Ibn Hussein. (2011). *Detailed Encyclopedia on Sects, Religions, Doctrines, and Movements—Ancient and Modern*. Dar Ibn Al-Jawzi.
8. Al-Omari, Sultan Ibn Abdulrahman Ibn Humaid. (2015). *The Phenomenon of Religious Critique in Modern Philosophy: A Critical Study*. Umm Al-Qura University, Faculty of Dawah and Fundamentals of Religion.

9. Al-Salhi, Salah Rashid. (2010). *Hittite Laws: The Influence of Ancient Iraqi Laws on Anatolian Legislation*. Arab Scientific Heritage Revival Center, Baghdad.
10. Al-Sharqawi, Mohamed Abdullah. (Undated). *The Method of Textual Critique Between Ibn Hazm Al-Andalusi and Spinoza*. Cairo University, Faculty of Dar Al-Uloom.
11. Al-Sufyani, Mohamed Ibn Basis Ibn Maqbul. (2016). *Methodological Foundations for Critiquing Religions: A Study on Methodology and Research Theory*. Center for Authenticity in Studies and Research.
12. Al-Taher, Moulay. (2021). *Marriage and Divorce Rituals in the Torah: A Critical Study of Deuteronomy Compared to Islamic Jurisprudence*. Matoun Journal, University of Saida.
13. Al-Zalmi, Mustafa. (2021). *My Life's Journey*. Zalmi Cultural Organization, Karo Press.
14. Ben Shimon, Hai. (1912). *Religious Legal Rulings on Personal Status for Israelis*. Cohen & Rosenthal Press, Egypt.
15. Fadl, Salah. (2002). *Contemporary Criticism Methods and Terminology*. Merit Publishing and Information.
16. Hussein, Imad Ali Abdel Samie. (2004). *Islam and Judaism: A Comparative Study Through Leviticus*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
17. Lam'i, Akram, & Suleiman, Azza. (2006). *Divorce in Christianity*. Egyptian Women's Issues Center, Cairo.
18. Maarefa Website. (2024). *Mustafa Al-Zalmi*. Retrieved from: https://www.marefa.org on September 1, 2024, at 1:45 PM.
19. Mahdi, Madeeha Saleh. (2013). *Dr. Mustafa Ibrahim Al-Zalmi and His Jurisprudential and Legal Views*. Al-Rafah Press, Baghdad.
20. Maskouni, Dr. Sabeeh. (1971). The History of Ancient Iraqi Law. Volume 1. Shafik Printing House, Baghdad.
21. Mohamed, Asmaa Adnan. (2020). *The Objectives of Islamic Law According to Scholar Mustafa Al-Zalmi*. Faculty of Education, University of Mosul.
22. Naif, Haider Saad; Ayat, Radi Mohyi. (2018). Kingdom of Eshnunna. University of Al-Qadisiyah, College of Archaeology, Department of Archaeology.

23. Nassif, Ali Mohamed Nassif. (2019). *The Study of Religions in Islamic Thought: A Methodological Foundation Study*. University of Tikrit, Faculty of Education for Humanities.
24. Sabri, Mohamed Hafiz. (1902). *Comparisons Between Legal Proceedings, Transactions, and Punishments in Jewish Law and Their Islamic Counterparts*. Indian Press.
25. Saqr, Atiya Mohamed Atiya. (2006). *The Encyclopedia of the Family Under the Care of Islam*. Wahba Library.
26. Sha'bani, Youssef. (2012). *The Rational Approach to Critiquing Religions in Islamic Thought: Characteristics and Methodology*. Journal of Scientific Research and Islamic Studies, Issue 4.
27. Sweidan, Marwa Zaki. (2014). *Unique Perspectives on Jurisprudential Studies in Al-Zalmi's Book "Principles of Jurisprudence in Its New Framework"*. Faculty of Basic Education, University of Baghdad.
28. Tahta, Saber Ahmed. (2000). The Family System in Judaism, Christianity, and Islam. Nahdet Misr for Printing, Publishing, and Distribution — Cairo.
29. Thabet, Mina. (Undated). *Divorce Among Orthodox Copts: The Crisis and Solution*. Egyptian Commission for Rights and Freedoms.
30. Zalimi, Dr. Mustafa Ibrahim. (2014) . The Extent of the Sovereignty of Will in Divorce in Religions, Laws, and Customs Over Four Thousand Years. Volume 1. Ihsan Publishing and Distribution .